**دستور عام ١٩٦١ في تركيا**

أكد الجنرال كور سيل في حديثه العلني في ٢٤ حزيران ١٩٦٠على المدنية والتمدن منتقداً بشدة ردود فعل بعض شرائح الرأي العام والأحزاب السياسية على موقف الحركة الانقلابية من أعضاء الحزب الديمقراطي ، ونتيجة لذلك أتجه الأنقلابيون بعد عام ١٩٦٠ إلى أساتذة الجامعات لتبرير الانقلاب على أساس المبادئ الديمقراطية وقد عدت لجنة الحدة الوطنية خليفة السلطة التشريعية بعد إلغاء المجلس الوطني التركي الكبير،كما أصبحت السلطة الحقيقية في يد اللجنة ، وفي الحقيقة ان أعضاء لجنة الوحدة الوطنية من المعتدلين ، أطلقوا الوعود لإجراء الانتخابات العامة ونقل السلطة الى برلمان منتخب ، وقد اتخذت حكومة الوحدة الوطنية إجراءين لمعالجة هذا الوضع:

١- إقامة حكومة مؤقتة ،لبيان أنموذج الإدارة الديمقراطية التي يرغب الشعب بها لضمان حقوق الإنسان.

٢- وضع دستور وقانون انتخابي جديد للبلاد.

ان لجنة الوحدة الوطنية عملت على وضع الدستور وبالاستناد الى مسودة لجنة أستنبول ومسودة كلية العلوم السياسية في أنقرة واللجنة الدستورية للجمعية التأسيسية وعقد المجلس الدستوري اجتماعه في ٦ كانون الثاني ١٩٦١الوضع الوضع الدستور الجديد والموافقة على القانون الانتخابي وبعد انتهاء المجلس الدستوري من وضع المسودة تم التصويت على الدستور من قبل الجمعية التأسيسية في ٢٧مايس ١٩٦١ وقد اكد هذا الدستور على ما يلي :

١- تقوية السلطة التنفيذية مع التأكيد على الجوانب الاجتماعية وحقوق الافراد.

٢- أكد على نظام تعدد الاحزاب السياسية والحق في الإضراب وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات وحرية الكلام والاجتماع ومنع ظهور الاستبداد الديمقراطي.

٣- اكد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مثل حقوق الإصلاح الزراعي والرعاية الاجتماعية.

٤- أسس هذا الدستور المحكمة الدستورية والتي أصبحت وضيفتها الرئيسية أعادة النظر بالقوانين الدستورية والمراسيم التي لها قوة القانون والغاء جميع الأحكام التي لا تكون ضرورية.

٥- أكد الدستور على ان الجمهورية التركية هي دولة قومية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية تستند على حقوق الانسان وعلى المبادئ المنصوص عليها في مقدمة الدستور.

٦- اكد الدستور على ان المجلس الوطني التركي الكبير يتكون من مجلسين مجلس الامة ومجلس الشيوخ و مجلس الامة يتكون من أربعمائة وخمسين نائبا ينتخبن الاقتراع العام ، وينتخب هؤلاء كل ٤ سنوات ، أما مجلس الشيوخ الذي يتألف من مائة وخمسين عضو ينتخبون بالاقتراع العام ومن خمسة عشر عضوا يختارهم رئيس الجمهورية ومدة العضوية ٦سنوات.

٧- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير بمجلسيه بصورة مشتركة بعد ان يكون رئيس الجمهورية قد تخلى عن الارتباط بأي حزب سياسي أخر ثم يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء.

٨- اكد الدستور ان رئيس مجلس الوزراء يقدم النصيحة الى رئيس الجمهورية بغية إلغاء مجلس الامة فقط في الظروف غير العادية.

٩- السلطة التنفيذية تكن خاضعة للسلطة التشريعية.

١٠- استقلال مجلس الدولة ويعين أعضاءه من قبل لجنة مكونة من بين أعضاء

المحكمة الدستورية وأعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدولة نفسه.

١١- التأكيد على حق الصحافة حريتها وحصانتها وحق تبادل الإخبار.

**الانقلاب العسكري التركي ١٩٧١**

حدث الانقلاب العسكري التركي عام ١٩٧١ في ١٢ مارس من ذلك العام، ويعد ثاني انقلاب عسكري في جمهورية تركيا، بعد أحد عشر عامًا من سابقه الذي حدث عام ١٩٦٠. وعُرف باسم "انقلاب المذكرة"، وهي مذكرة عسكرية أرسلها الجيش الى الحكومة بدلاً من الدبابات تتضمن بعض المطالب التي تتعلق بالأوضاع الداخلية ولقد جاء ذلك وسط تفاقم النزاع الداخلي ولكن في نهاية الأمر لم يحدث تغييرًا يذكر لإيقاف تلك الظاهرة.

**اسباب الانقلاب**

شهدت تركيا العديد من أعمال العنف والاضطرابات طوال أيام الستينيات من القرن العشرين. وأثار الركود الاقتصادي موجة من الاضطرابات الاجتماعية والتي تمثلت في المظاهرات التي تجوب الشوارع ، وإضرابات العمال ، والاغتيالات السياسية. كما تم تشكيل حركات عمالية وطلابية يسارية تعارضها الجماعات اليمينية القومية المسلحة والإسلامية. وقام الجناح اليساري بتنفيذ هجمات تفجيرية، وعمليات سرقة، واختطاف؛ وعلى نحو متزايد خلال عامي ١٩٦٩

و ١٩٧٠، كان يقابل العنف اليساري بعنف يميني متطرف خاصة من منظمة الذئاب الرمادية وعلى الجانب السياسي، عانت أيضًا حكومة رئيس الوزراء سليمان ديميريل، المكونة من حزب العدالة اليميني المعتدل والتي أعيد انتخابها عام ١٩٦٩، من المشكلة. فقد انشق العديد من الفصائل داخل حزبه مكونين مجموعات خاصة بهم، مما أدى إلى الحد من أغلبيته البرلمانية تدريجيًا، وبالتالي توقفت العملية التشريعية. وبحلول عام ١٩٧١، عمت الفوضى أرجاء تركيا وتوقفت الجامعات عن العمل وقام الطلاب بسرقة البنوك ، وخطف الجنود الأمريكيين ، ومهاجمة أهداف أمريكية كما تم قصف منازل أساتذة الجامعات الذين ينتقدون الحكومة وكان هناك إضراب في المصانع ، وبدت حكومة ديميريل، التي أضعفتها الانشقاقات ، مشلولة وعاجزة عن محاولة إيقاف ثورات الجامعات والعنف في الشوارع وغير قادرة على إصدار أي قوانين جادة بشأن الإصلاح الاجتماعي والمالي.

**الانقلاب**

قام رئيس هيئة الأركان العامة التركية، ممدوح تاجماك، في ١٢ مارس بتسليم رئيس الوزراء مذكرة تصل لحد إنذار أخير من القوات المسلحة. وطالب فيها "بتشكيل حكومة قوية ذات مصداقية في إطار المبادئ الديمقراطية، تضع حدًا للوضع الفوضوي الحالي وتطبق من خلال وجهات نظر أتاتورك ، القوانين الإصلاحية المنصوص عليها في الدستور، لإنهاء "الفوضى ، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية". وإذا لم تتم تلبية هذه المطالب فإن الجيش سوف "يمارس واجبه الدستوري" ويتولى السلطة. وقدم ديميريل استقالته بعد اجتماع استمر ثلاث ساعات مع حكومته **وكان هناك ثلاثة دوافع وراء المذكرة:**

**أولاً:** يرى كبار القادة أن ديميريل فقد السيطرة على الحكم، ولم يتمكن من التعامل مع الاضطرابات العامة المتزايدة كما عجز عن ملاحقة الإرهاب السياسي، ولذلك فهم يرغبون في إعادة الاستقرار للبلاد.

**ثانيًا:** يبدو أن العديد من الضباط لم يكونوا مستعدين لتحمل مسؤولية الإجراءات العنيفة للحكومة، مثل ما حدث من قمع للمتظاهرين من العمال في إسطنبول في يونيو الماضي؛ ويعتقد الأعضاء الأكثر تطرفًا أن الإكراه وحده لا يكفي لإيقاف الاضطرابات الشعبية وأن الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها انقلاب ١٩٦٠ لابد وأن توضع قيد التنفيذ.

**ثالثا:** استنتجت أقلية من كبار الضباط أنه كان من المستحيل أن يحدث تقدم في نظام ديمقراطي ليبرالي، وأن التسلط سيجعل من تركيا أكثر مساواة واستقلالية و"عصرية"؛ بينما رأى ضباط آخرون ضرورة التدخل ولو حتى لإحباط هذه العناصر المتطرفة فقط.

لم يكن الانقلاب أمرًا مفاجئًا لمعظم الأتراك، ولكن الاتجاه الذي سار فيه كان غير مؤكد ، كما أن طبيعته الجماعية جعلت من الصعب تمييز أي فصيل من القوات المسلحة تولى المبادرة. وكان أمل النخبة الفكرية الليبرالية أن يكون الجناح الراديكالي للإصلاح بقيادة قائد القوات الجوية محسن باتور هو من فضل تنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في دستور عام ١٩٦١، وبالتالي شجعتهم المذكرة. وتبددت آمالهم عندما تبين أن القيادة العليا قد استولت على السلطة ويحركها شبح الخطر الشيوعي، وليس جماعة راديكالية من الضباط كما هو الحال في عام ١٩٦٠. وتم إعطاء الأولوية "لاستعادة القانون والنظام"؛ ويعني هذا من الناحية العملية قمع أي جماعة ينظر إليها على أنها يسارية.

وقام إريم بتشكيل حكومة تكنوقراطية من خارج المؤسسة السياسية للعمل على تنفيذ برنامج القادة العسكريين للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. واستند النظام على توازن غير متكافئ للسلطة بين الساسة المدنيين والجيش؛ فلم تكن حكومة منتخبة طبيعية ولا ديكتاتورية عسكرية صريحة والتي من الممكن أن تتجاهل تمامًا المعارضة البرلمانية.

**النتائج المترتبة**

ادت موجة جديدة من الإرهاب التي قادها جيش التحرير الشعبي التركي الى حجب السياسة (وتم تأجيل الإصلاحات المتوقعة إلى ما بعد ١٩٧٣) واتخذت هذه الموجة شكل عمليات الاختطاف مع طلب الفدية والسطو على البنوك. وأكدت مصادر استخباراتية الشائعات التي تقول بأن المنشقين من صغار الضباط والطلاب العسكريين هم من يوجهون تلك القوة. وقد دفع ذلك الى أعلان الأحكام العرفية في ١١ مقاطعة من ضمن ٦٧ مقاطعة ، بما في ذلك المناطق الحضرية الرئيسية والمناطق الكردية. وبعدها تم حظر المنظمات الشبابية ، ومنع الاجتماعات النقابية، وحظر منشورات اليساريين واعتبار الإضرابات غير شرعية ، واستمر القمع لمدة عامين ، مع تجديد القوانين العرفية كل شهرين. ألغت التعديلات الدستورية بعضًا من بقايا الليبرالية الأساسية من دستور عام ١٩٦١، وسمحت للحكومة بسلب الحقوق الأساسية في حالة سوء الاستخدام .

تولى فريت ميلين رئاسة الوزراء في أبريل عام ١٩٧٢، والذي أحدث تغييرًا بسيطًا، وتبعه بعد عام نعيم تالو الذي كانت وظيفته الرئيسية قيادة البلاد حتى الانتخابات. وبحلول صيف ١٩٧٣،

حقق النظام المدعوم من الجيش معظم مهامه السياسية. وتم تعديل الدستور وذلك لتقوية الدولة ضد المجتمع المدني، وتعاملت محاكم خاصة مع جميع أشكال المعارضة بسرعة وبلا رحمة (حيث تم تقديم ٣٠٠٠ شخص لهذه المحاكم قبل إلغائها في عام ١٩٧٦)؛ واستخدمت الجامعات التي انتهت استقلاليتها لكبح التطرف من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ وتم فرض القيود على الإذاعة والتليفزيون والصحف مع تقليص مهام المحكمة الدستورية ؛ وأعطي مجلس الأمن القومي مزيدًا من الصلاحيات ؛ وبمجرد حل حزب العمال في يوليو ١٩٧١، تم استرضاء النقابات التجارية .

وفي أكتوبر ١٩٧٣، فاز أجاويد، الذي كان قد تفوق على منافسه إينونو بتقلده زعامة حزب الشعب الجمهوري، فوزًا كاسحًا في الانتخابات العامة التركية لعام ١٩٧٣. ومع ذلك عادت نفس المشاكل التي أبرزتها المذكرة للظهور مرة أخرى. كما ساهم نظام الحزب المنقسم والحكومات غير المستقرة تحت وطأة الأحزاب اليمينية الصغيرة في حدوث حالة الاستقطاب السياسي. كما تدهورت الحالة الاقتصادية ، ونمت منظمة الذئاب الرمادية وكثفت من الإرهاب السياسي مع مرور فترة السبعينيات، وقامت جماعات يسارية أيضًا بأعمال تهدف إلى إحداث الفوضى والانهيار الأخلاقي. وفي عام ١٩٨٠، في محاولة لاستعادة النظام، نفذ الجيش انقلابًا عسكريًا آخر.